الجنون التيتوني

(تابع ما قبله)

(ختمنا القسم الاول من هذه المقالة بسؤال سألهُ منشئها وهو ان كانت المانيا تطلب الصلح وتطلب ان يكون على افضل الشروط الممكنة فلماذا تستمرُّ على ارتكاب الفظائع كما ارتكبتها في البلاد التي جلت عنها بعد معركة السوم فتضطر اعداءها ان يواصلوا الحرب الى ان تدور الدائرة عليها تماماً . وقد اجاب عن ذلك بما يأتي قال)

يحتمل ان يكون سبب ذلك ان الحكومة الالمانية لم تدرك حتى الآن ان الدائرة قد تدور عليها بل انها في حرز حريز من كل ما يحتمل ان يصيب المغلوب . ولا يخفى ان الجندي الالماني عسكريًّا كان او ضابطاً مقيَّد بقيود التقليد والتدريب حتى يتعذَّر عليهِ ان يغيِّر اطواره بتغيُّر الاحوال . فقد أُمر الجنود امراً في بداءة الحرب ويستحيل ان يمحى تأثيرهُ من نفوسهم الآن . هذا تعليل محتمل ولكن يحتمل ايضاً ان يكون لهذا التمادي في الشر العائد بالضرر على المانيا تعليل آخر اصح منهُ وهو ان المانيا اقنعت نفسها ان معاملتها اموال الافراد (تمييزاً لها عما للحكومة) في البر مطابق لمعاملة انكلترا لاموال الافراد في البحر فهو جائز على مبدإ المعاملة بالمثل او الكيل للمدو صاعاً بصاع . وقد نادى بذلك تنبرج حيث قال « ان بريطانيا العظمى لا تحترم اموال الافراد اذا كانت في البحر وتحسب ان ذلك من حقوقها . ونحن دولة عظيمة مثلها فنتناول المبدأ الذي جرت عليهِ وننقلهُ الى البر في هذه الحرب البرية لانا دولة برية . ولما كانت حرب الثلاثين سنة ناشبة في عهد نبوليون عامل جيراننا البلاد الالمانية كأن لا مالك لها ولا تزال مدن شرق المانيا الى الآن تعاني المشاق مما فعلهُ نبوليون باستصفاء خراجها . ولم تتم البنج وكونجسبرج ابناء الدين الذي استدانتهُ سنة ١٨٠٧ الاَّ منذ سنين قليلة . فما اصابنا سيشكِّل من الضرر العظيم كاف لان يسوغ لنا الآن الانتقام . وقد وقع بنا ضرر آخر اعظم منهُ في محاولة اعدائنا سدَّ السبل امامنا لكي لا نتبسَّط في الارض . وهذا ذنب اشنع من ان يقابَل بكل ما نتخذهُ من الوسائل العنيفة . فنحن في حاجة الى قانون دولي جديد ويسهل علينا ان نجد لهُ اسماً فنسميهِ بالقانون البحري الانكليزي »

ان هذا الدليل يظهر مقنعاً في بادىء الرأي وهو من النوع الذي يستهوي العقل الالماني . وقد يُظَن انهُ يصعب التمييز بين اموال الناس في البر واموالهم في البحر ولم يكن يميز بينهما في غابر الزمن اي قبل ان وضعت قوانين الحرب بين الدول . ففي القانون الروماني يجوز

الاستيلاء على كل اموال العدو او اتلافها اينما كانت حالما تشب الحرب كما يجوز استعباده او قتله اذا وجد في بلاده وبالأولى اذا وجد في بلاد مغلوبة او كما قال هوبتن « حالما تشب الحرب بين دولة واخرى كان يصير لكل دولة منهما حق ان تغتنم كل ممتلكات خصمها مهما كان نوعها وايما كانت وتستعملها كما تشاء حتى الاشياء التي كانت تحسب مقدسة (او محرّمة) لم تكن تسلم من السلب ولذلك قال شيشرون في خطبته الرابعة ضد ڤرّس ان الفوز جعل كل اشياء السيراقوسيين نجسة فصارت عرضة للاستلاك بل للتلف »

ولكن رجال السياسة ورجال القانون الدولي بذلوا جهدهم بكتاباتهم وبما استعملوه من الوسائل لاقناع الدول حتى تمكنوا من تخفيف ويلات الحروب تدريجاً . ولا مشاحة في ان القانون الدولي البحري لم تزل اصوله على ما كانت عليه وكانت انكلترا اليد الطولى في عدم تغييره . وحاولت الولايات المتحدة مع غيرها من الدول غير مرة حمل انكلترا على تغييره ولما لم تفلح رفضت توقيع قرار باريس سنة ١٨٥٦ . وقد افاض في هذا الموضوع المستر هول في كتابه المشهور في القانون الدولي من جهته المنطقية والادبية وبيّن ان موقف اميركا هذا مسبَّب عن سر كزها الجغرافي . وبعد ان ذكر ادلة الطرفين قال ان النتيجة اللازمة منطقيًّا وادبيًّا هي انهُ يجوز لكل دولة ان تستولي على اموال رعايا الدولة المحاربة لها اذا وجدتها في البحر . ولخص هوبتن الاسباب الداعية التي تدعو الى التمييز بين الاموال في البر والبحر حيث قال ان الاستيلاء على اموال الافراد في البر من غير تمييز بينها يسبب مشقات شديدة ولا تنال منهُ الدولة الغازية فائدة توازي هذه المشقات لان هذا الاستيلاء لا يتم من غير ان يخلّ بو النظام العسكري ولو بعض الاخلال ولا بدَّ ما يرافقهُ اغتصاب وسفك دم اما الاستيلاء على السفن التجارية فقلما يسفك فيه دم لان السفن التجارية غير قادرة على مقاومة السفن الحربية . وزد على ذلك ان الاموال التي في البر مختلفة الانواع واكثرها ليس مما يُنتفع به في الحرب واما البضائع التي تكون في السفن التجارية فما يقوى بهِ العدو وهي اذا أُرسلت في البحر يرضى اصحابها وبعد ان عرفوا انها معرّضة للخطر وكان في طاقتهم ان لا يرسلوها ويمكنهم الكفّ عن عليها حتى لا يخسروا شيئًا بفقدها . والعدو الذي يغزو بلاداً يستطيع ان يفرض عليها مالاً يجمعهُ منها او غرامة حربية يتقاضاها ويستطيع ان يحتلها ويأخذ الضرائب العادية منها . وبوسائل مثل هذه يضعف عدوهُ ويضطرهُ الى ابطال الحرب ولكنهُ لا يستطيع شيئًا من ذلك في الحرب البحرية وغاية ما يستطيعهُ فيها هو ان يبطل تجارة عدوهِ

ومهما قيل في هذا الموضوع فانهُ يستغرب ان يكون ما تقدم رأي الحكومة الالمانية في الحرب البحرية وانهُ علة شرعية تبررها في ما اتتهُ من المنكرات في البر ولو انها لم يذكروا ذلك في مؤتمر لاهاي ولا في مؤتمر لندن حيث جرى البحث الدقيق في كل المسائل البحرية. ولعلَّ السبب في عدم ذكرهم ذلك خوفهم من انهم اذا قالوا ان حكومتهم صممت على معاملة اموال الافراد في البر كما تعامل التجارة البحرية وامتنعت انكلترا عن مجاراتها كان ذلك بمثابة الاعلان عمَّا تنويهِ حكومتهم فتثور نار الحرب حالاً حين لم تكن المانيا مستعدة لها تمام الاستعداد. ولكن الالمان كانوا حينئذٍ اكثر استعداداً للحرب من كل دول الاتحاد كما صار معلوماً الآن ولو كانوا مخلصين في ما يقولونهُ الآن لقالوهُ حينئذٍ وما احجموا عن تحمُّل نتائجهِ لان زعماءهم كانوا واثقين في ذلك الحين انهم اقوى كثيراً من كل الذين يحتمل ان يقاوموهم. فقبل الحرب بسنة او سنتين اكَّد امبراطور المانيا لوكلاء الدول في برلين انهُ اذا اضطرَّ ان يحارب فرنسا سحقها سحقاً لا يذكر معهُ ما حلَّ بها سنة ١٨٧٠. وكان البعض قد انتقد نظام الجيش الالماني فقال ان الذين ينتقدون جيشي ويتخفون بهِ سيستيقظون من غفلتهم و يندمون على ما فعلوا. ولقد اصاب فيما قال وصدق كل الصدق ولو مرةً فان العالم كلهُ قد استيقظ من غفلتهِ وقلما يحتمل ان يغفل مرة اخرى

هذا ولنعد الى سياق موضوعنا فنقول انهُ ان لم يكن السبب المتقدم كافياً تماماً لتعليل ما يأتيهِ جنود الالمان من الموبقات لم يبقَ الاَّ الرجوع الى سبب ثانٍ وهو البغض الشديد الذي اثارتهُ الحرب في نفوس الالمان للحلفاء عامَّة وللانكليز منهم خاصَّة. ولقد كان هذا البغض يغلي في صدورهم منذ سنين يهيجهُ فيهم رجال مثل ترتشكي وخليفتهِ دابروك وبرنهاردي ولكنهُ لم يثر الأ حينما صُدِّرا عن بلوغ اغراضهم الحربية بسرعة وسهولة فانفلت الجند الالماني والشعب الالماني من قبضة متولي امورهِ. ولولا انتشار هذا البغض الاعمى والحقد العميق في عامة جنود الالمان البرية والبحرية لتعذَّر حملهم على ما اتوهُ من الفظائع في بلژان وشمال فرنسا وما ابدوهُ من السرور المنكر باغراق الباخرة لوزيتانيا الاغراق الذي اسبى عاراً على اسم المانيا مدى الدهر(١)

ومن اهم اعراض هذا الجنون التيتوني التي تدل على استحصالهِ ولاسيما بعد ان

(١) قال احد فلاسفة الالمان ما ترجمتهُ: «كل من لا يستصوب من اعماق قلبهِ اغراق الفوزيتانيا، كل من لا يغلب على ما يشعر بهِ من الالم لقتل عدد عديد من الابرياء و يسر سروراً شريفاً بفعال الالمان الجيدة باعدائهم فهو ليس المانياً حقيقياً»

ظهرت في النساء كما ظهرت في الرجال هو معاملة الممرضات في جمعية الصليب الاحمر الجرحى الانكليز في المستشفيات الالمانية فان وصف ذلك مما تشمئز منهُ النفوس . ان الذين كان لهم اصدقاء في المانيا او من الالمان قلما فهم شيئاً من روايا هذه الحرب الزبون مثل الاخبار المتبثة عن انحطاط عدد كبير من نساء الالمان وما ابديهُ من انحطاط الشديد لاسيما وان انحطاط المرأة دليل على انحطاط الامة الادبي او على انحطاط الفريق البرومي منها الذي يدير سائر الامة . وقد بانت بوارق ذلك منذ بضع سنوات وخيفت العاقبة . فقبل الحرب بسنة طُبع كتاب عن المانيا الحديثة الفهُ رجل اميركي اسمهُ بريس كولير وكان قد الَّف كتباً ذات شان عن بلدان اخرى اخصها كتاب عن انكلترا عنوانهُ انكلترا والانكليز قدَّم لهُ لورد روزبري مقدمة وصف فيها المؤلف بانهُ رحب الصدر دقيق النظر . فيحسن ان نشير الى ما قالهُ هذا المؤلف عن المانيا قبيل الحرب لاسيما وانهُ انتقدها انتقاد الصديق المتسامح بعد ان اقام فيها اكثر زمان شبابهِ . والكتاب كثير الاحصاءات المفيدة والاخبار السياسية والاجتماعية الاَّ ان المؤلف لم يتردد في الحكم على برلين بانها اكثر مدن اوربا خلاعةً فان فيها قصوراً للخلاعة أُنفق عليها ملايين من الجنيهات حيث تراق الشمبانيا كل ليلة بالوف الزجالات . والاولاد غير الشرعيين في برلين لا يقلون عن عشرين في المئة من المواليد . ومما قالهُ ايضاً ان الالمان هم الشعب المادي اللاادري في اوربا وعاصمتهم اشد العواصم خلاعةً . فان فيها ٣٥٠٠ مومسة من المومسات التي تعترف بهنَّ الحكومة وخمسين الفاً من المومسات غير المعترف بهن اي اللواتي لم تسجَّل اسماؤهنَّ واهم اغراضهنَّ جمع المال بامسرع ما يمكن من الزمن في سبيل الشهوات . وقد أُطلق العنان لطلاَّب الملذات لكي تسبق برلين غيرها من العواصم في هذا المضمار فنالت قصب السبق في السنوات العشر الاخيرة . ولقد اراد ارباب الامر والنهي ان يعيضوا الشعب عما ينقصهم من الحرية السياسية باطلاق الحرية لكل ما يخل بالآداب كالسكر والقمار وما يتبعها من الرذائل حتى صارت مباحة دائبة القطوف نعم ان الادلة كثيرة على ان الامة الالمانية كلها قد أُصيبت بنوع من الجنون لانصياعها الى اقوال الذين اتخذتهم اساتذة لها مثل لسون وترتشكي وبرنهاردي وامثالهم ولكن ليس من العدل ان يبقى كل اللوم على هؤلاء الرجال لان الخلق الوحشي لم يفارق الطبع الالماني وقد اثارتهُ هذه الحرب . ولا شبهة ان الجنود معرضون لارتكاب المنكرات وجنودنا لم يسلموا من ذلك بعض الاحيان واما الجندي الالماني فيرتكب المنكر عن قصد وروية . وترتشكي واضرابهُ لم ينادوا بتعاليمهم في جامعات المانيا الاَّ منذ نحو خمسين سنة واما المبادىء التي

عملوا بها فكانت معروفة ومعمولاً بها في بروسيا منذ عهد قديم

الف مغزولي الايطالي رواية تاريخية سنة ١٨٢٨ كان لها وقع كبير في اوربا كلها وصف فيها ما فعلهُ في ايطاليا جنود الالمان سنة ١٦٣٩ فقال ان كاهن قرية هرب من وجههم ثم عاد الى بيتهِ قرب بحيرة كومو فوجد فرسان فلسطين وانهات ومشاة برندنبرج ونحوهم من جنود الالمان قد عروا الكروم من عنبها وقلعوا مساميك الدوالي وطرحوها على الارض وتزعوا درفها وأتلفوها حتى تغطت الارض بالاوراق والقضبان وقلعوا الاشجار او قطعوها ورموا السياجات وتزعوا الابواب والشبابيك من اماكنها ولم يتركوا وراءهم الاَّ الخراب والدمار

ان مَن يقرأُ هذه السطور كمن يقرأُ ما يفعلهُ الآن جنود الالمان في فرنسا . ثم لما دخل ذلك الكاهن بيتهُ وجد ان الالمان قد حرقوا امتعتهُ كلها او اتلفوها وملأُوا البيت بالاقذار وكتبوا على جدرانهِ عبارات سمجة وصوروا عليها صوراً قبيحة اهانة لهُ ولديانتهِ . ومن المرجح ان الكاهن الفرنسوي الذي يعود الآن الى بيتهِ بعد أن ينزلهُ جنود الالمان لا يجد فيهِ كل هذه الخزيات لأن التهذيب الالماني ارتقى من ذلك العهد الى الآن ولو لم تزل مبادئهُ كما كانت . وكيفما كانت الحال فلا بدَّ من يوم الحساب . وكما أُعدت المشانق والقطوع للائمة الاشرار لكي يعاقبوا بما جنت ايديهم ويكفّ الناس شرهم كذلك اعدَّ العدل الالهي العقاب للامم الجائرة عاجلاً أو آجلاً

وفيات الاطفال وقوَّة الامة

من المتَّفق عليهِ الآن ان الامَّة التي تريد ان تقوى وتستمرَّ وتتمكَّن في الارض وتفلح فيها يجب ان تهتم بتكثير عددها . ويكثر عدد الامَّة بواسطتين جوهريتين الاولى كثرة المواليد والثانية قلَّة الوفيات . فلو كان متوسط المواليد في فرنسا كما كان في المانيا لما رأيناها واقفة امام المانيا في الموقف الذي هي فيهِ الآن

فقد كان عدد سكان المانيا ٤٣٠٠٠٠٠٠ سنة ١٨٧٥ فصاروا ٦٨٠٠٠٠٠٠ سنة ١٩١٤ وكان عدد سكان فرنسا ٣٧٠٠٠٠٠٠ سنة ١٨٧٥ فصاروا ٣٩٠٠٠٠٠٠ سنة ١٩١٤ اي ان الالمان زادوا ٢٥ مليوناً في اربعين سنة واما الفرنسويون فلم يزيدوا في هذه المدة سوى مليونين ونصف . ولو زادوا على نسبة ما زاد الالمان لبلغت زيادتهم ١٤ مليوناً فبلغ

عددهم الآن ٥١ مليوناً بدلاً من ٣٩ مليوناً . وسبب عدم زيادة السكان في فرنسا قلة مواليدها فقد كانت نسبة المواليد فيها الى عدد السكان ٣٣ ونصف في الالف سنة ١٨٨٧ فهبطت الى ١٩ في الالف سنة ١٩١٤ وكانت نسبة المواليد في المانيا ٣٦ وتسعة اعشار في الالف سنة ١٨٨٧ فهبطت الى ٢٨ وثلاثة اعشار فقط سنة ١٩١٤

والظاهر ان الهبوط في عدد المواليد يكاد يكون عاماً في البلاد الانكليزية كانت نسبة المواليد ٣٦ وثلاثة اعشار في الالف سنة ١٨٧٦ فهبطت الى ٢٣ في الالف سنة ١٩١٦ . ولكن نسبة الوفيات آخذة في القلة ايضاً في هذه الممالك فقد بلغت في البلاد الانكليزية ١٤ وسبعة اعشار في الالف سنة ١٩١٦ وكانت اكثر من ذلك في السنين الغابرة . وهي في القطر المصري اكثر من ذلك كثيراً فقد كانت سنة ١٩١٥ في المدن الكبيرة وحدها ٤٠ وستة اعشار في الالف . وفي القطر المصري كله ٢٩ واربعة اعشار في الالف . واما الاجانب سكان مصر فنسبة وفياتهم الى عددهم اقل من ذلك فقد كانت في المدن الكبيرة ٢٩ وسبعة اعشار في الالف وفي القطر كله ٢٨ وعشرين في الالف

واكثر الوفيات في مصر من الاطفال فاذا كان عمرهم اقل من سنة فقد كانت نسبة وفياتهم سنة ١٩١٥ من الوطنيين ٣٣ وسبعة اعشار في المئة ومن الاجانب ١٦ وثلاثة اعشار في المئة وبلغت سنة ١٩١٤ اربعة وثلاثين وستة اعشار في المئة من الوطنيين و١٥ في المئة من الاجانب

وهذا الفرق الكبير بين وفيات اطفال الوطنيين واطفال الاجانب لا يعلَّل الا بان الامهات الاجنبيات اقدر من الوطنيات على الاعتناء باطفالهن وبان اسباب المرض والعدوى اقل في بيوت الاجانب منها في بيوت الوطنيين . والاجانب يستعينون بالاطباء على تطبيب اطفالهم اذا مرضوا اكثر مما يستعين بهم الوطنيون . ولعل السبب الاول اهم الاسباب كلها وهو مقدرة الامهات على الاعتناء باطفالهن فان الوالدة التي تعرف ما يضر طفلها وما ينفعهُ تنظف بيتها وبدن طفلها وثيابهُ وترتب اوقات اكلهِ ونومهِ وتمنع عنهُ كل ما يضرهُ

هذا من حيث كثرة الوفيات . اما المواليد فانها كثيرة في هذا القطر ولعلها اكثر مما يلزم اي ان الاولاد اكثر في الغالب من ان يستطيع الوالدون تربيتهم وقد بلغت نسبتهم في بعض السنين الماضية ٥٢ في الالف ولم تحط عن ٤٤ في الالف . وهذا نمو لا مثيل لهُ ولولا كثرة الوفيات لتضاعف عدد السكان كل نحو عشرين سنة